4 April 2003
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البندان ١٢٦ و ١٢٧ (أ) من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠٠٢ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير أداء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/668) والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/57/688). وخلال النظر في التقريرين، اجتمعت اللجنة مع ممثلي الأمين العام والمسؤول الإداري الأول للبعثة، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وكان مجلس الأمن قد أنشأ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بقراره ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه المجلس واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لفترة أولية مدتها ستة أشهر. ومنذ ذلك الحين، مدد المجلس ولاية القوة وعدلها في قرارات لاحقة آخرها القرار

١٤٥١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الذي مددت بموجبه ولاية القوة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

أولا - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

٣ - ويبين تقرير الأمين العام عن الأداء المالي للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/668) الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين فيما يتعلق بتمويل القوة.

٤ - وعلى نحو ما يبينه التقرير (المرجع نفسه، الفرع أولاً، الفقرة ٤)، تُعرض بيانات أداء القوة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ في صيغة مؤقتة. فالميزانية الموافق عليها لتلك الفترة لم تتضمن أطراً قياسية لتتأخر مخطط لها كان من الممكن أن تشكل خط الأساس الذي يتم عليه قياس الأداء والإبلاغ عنه. وكما يشير تقرير اللجنة الاستشارية العام (A/57/772) فإن هذه الصيغة ستتغير في سياق تقرير الأداء المقبل.

٥ - ويبين التقرير (A/57/668، الموجز والفرع ثانياً - ألف) أن مجموع الموارد المتاحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بلغ إجماليه ٣٠٠ ٥٦٣ ٣٤ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٧٨ ٣٣ دولار). أما النفقات فقد بلغ إجماليها ٩٠٠ ٤٢٢ ٣٤ دولار (صافيهها ٧٠٠ ٤٦٤ ٣٣ دولار)، مما يبقي رصيذاً غير مربوط إجماليه ١١٣ ٤٠٠ دولار (صافيه ٢٠٠ ٣١٤ دولار) أو حوالي ٠,٣ في المائة من المبلغ المخصص للقوة. أما معدل التنفيذ الميزني للفترة فقد بلغ ٩٩,٧ في المائة. ويعزى الجانب الأعظم من الوفورات إلى انخفاض الاتفاق تحت بندي "الاحتياجات التشغيلية" (٥٨٨ ٣٠٠ دولار) و "الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة" (٨ ٠٠٠ دولار) مما يقابله جزئياً زيادة في الإنفاق تحت بند "الموظفون المدنيون" (٤٨٢ ٩٠٠ دولار).

٦ - وتلاحظ اللجنة في موجز التقرير (A/57/668) أنه من أصل عنصر شغل الوظائف الموافق عليه لفترة التقرير (١٠٣٧ للوحدات العسكرية و ٣٨ للموظفين المدنيين و ٨٩ للموظفين المحليين)، كان المتوسط الفعلي لشغل الوظائف على النحو التالي: ١٠٣٧ للوحدات العسكرية و ٣٦ للموظفين الدوليين و ٨٦ للموظفين الوطنيين.

٧ - وترد في الملاحظات المتعلقة بالميزانية المقترحة في الفقرات أدناه تعليقات اللجنة الاستشارية على التقرير (A/57/668).

ثانياً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية (من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)

٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة كانت، في قرارها ٢٩٤/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قد اعتمدت مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٩٩١ ٣٨ دولار (صافيه ٣٨ ٠٧٢ ٠٠٠ دولار) لاستمرار القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع الإنفاق بلغ ٨٠٠ ٥٤٧ ٣٢ دولار حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (انظر مرفق هذا التقرير).

٩ - كذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه خلال الفترة الحالية (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، من أصل العدد المأذون به للوحدات العسكرية البالغ ١٠٣٧، و ٤١ من الموظفين الدوليين و ٨٩ من الموظفين الوطنيين كانت الأعداد الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ على النحو التالي: ١٠٣٨ من العسكريين و ٣٨ من الموظفين الدوليين و ٨٧ من الموظفين الوطنيين.

١٠ - وأبلغت اللجنة أنه حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ كانت المساهمات المقدرة على الدول الأعضاء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تبلغ ٤٢,١ مليون دولار. أما المدفوعات التي تم استلامها حتى التاريخ نفسه فقد بلغت ٣,٩ مليون دولار مما يبقّي نقصاً قدره ٣٨,٢ مليون دولار. كما أبلغت اللجنة أن الرصيد النقدي بنهاية ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغ ٤٢,١ مليون دولار. وتلقت البلدان المساهمة بقوات مدفوعات قدرها ١٧٥,٨ مليون دولار تغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد قُدر وقت مناقشة اللجنة لمسألة تمويل القوة (أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٣) أن مبلغ ٥,٩ مليون دولار كان لا يزال مستحقاً عن الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وكان من المتوقع أن يسدد في آذار/مارس ٢٠٠٣.

١١ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغت مدفوعات إعادة التكاليف عن المعدات المملوكة للقوات للفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ٩٨١ ٦٠٠ دولار، وقدر أن رصيد الدين المتبقي يبلغ ١ ٤٦٠ ٠٠٠ دولار (٨٠٠ ٥٤٠ دولار من المطالبات الموافق عليها و ٢٠٠ ٤٠٥ دولار من المطالبات المتبقية قيد الموافقة عليها)، فضلاً عن التزامات غير مصفاة تقدر بمبلغ ٩٠١ ٤٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز دُفع خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير

٢٠٠٣ مبلغ قدره ٥ ٢٢٣ ٥٠٠ دولار حيث تم تجهيز ١٣٩ طلبا. وبلغت الالتزامات غير المصفاة ذات الصلة ٩٧٦ ٩٠٠ دولار وكان في ذلك التاريخ طلبان قيد التجهيز.

ثالثا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٢ - تبلغ تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والتي قدمها الأمين العام في تقريره (A/57/688)، مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٢١٢ ٤٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ١٩٢ ٣٩ دولار). وتمثل الاحتياجات المقترحة زيادة قدرها ٣,١ في المائة (١٠٠ ٢٢١ ١ دولار) بالنسبة إلى الاعتماد البالغ ٣٨ ٠٧٢ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة إلى وجود احتياجات إضافية تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين ٥٠٠ ٣٤٤ دولار، وبند التكاليف التشغيلية (٨٨٥ ٩٠٠ دولار) مما يرد شرحه أدناه.

١٣ - كما تذكر اللجنة الاستشارية أن ٧٨ من المراقبين العسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة يساعدون القوة على أداء مهامها وتبلغ التقديرات المستكملة للدعم المباشر الذي قدمته الهيئة إلى القوة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ٤٠٠ ٤٦١ ٩ دولار.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا يوجد لدى القوة، شأنها في ذلك شأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، أي عنصر سياسي. وينطبق هذا على تقرير الأداء وعلى الميزانية المقترحة. وقد طلبت اللجنة توضيحا لذلك. وترد تعليقات اللجنة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/57/722).

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٥ - وتتصل النفقات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والبالغة ١٦ ٧٨٠ ٧٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بعنصر الوحدات العسكرية الموافق عليه والبالغ ١ ٠٣٧ فردا، مما يعكس نقصا قدره ٩ ٣٠٠ دولار أو ١,٠ في المائة بالمقارنة مع اعتماد ٢٠٠٣/٢٠٠٢ البالغ ١٦ ٧٩٠ ٠٠٠ دولار. وكما ورد في الفقرة ٥ أعلاه تم توفير مبلغ قدره ٨ ٠٠٠ دولار تحت بند "الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة" خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ (انظر A/57/668، الموجز)، وذلك نتيجة لتخفيض في إيجار الطائرة المستخدمة لأغراض تناوب العسكريين.

١٦ - ويتضمن الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٧٦٧ دولار للمعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مبلغاً قدره ٣٠٠ ٣١٤ دولار للمعدات الرئيسية ومبلغاً قدره ٩٠٠ ٤٥٢ دولار لأغراض الدعم الذاتي (انظر A/57/687، الفرع الثاني - باء).

الموظفون المدنيون

١٧ - تعكس الاحتياجات المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والتي تبلغ ٨٠٠ ٩٧٣ دولار، زيادة قدرها ٥٠٠ ٣٤٤ دولار (٢,٥ في المائة) بالمقارنة باعتماد الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ البالغ ٣٠٠ ٦٢٩ دولار. وتعزى الزيادة في معظمها للموارد التي أضيفت تحت بند الموظفين الدوليين.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغت ٧٠٠ ٦٣٤٨ دولار مما يعكس زيادة في الإنفاق تبلغ ٤٨٢ ٠٠٠ دولار (انظر A/57/668، الموجز). وتعزى تلك الزيادة لزيادات في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وتكاليف الموظفين العامة فضلاً عن احتياجات لم تدخل في الميزانية تتعلق بزيادة مرتبات الموظفين المحليين اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

١٩ - ويغطي عنصر التوظيف المقترح للقوة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ما مجموعه ١٣٣ وظيفة (٤١ للموظفين الدوليين و ٩٢ للموظفين الوطنيين) بالمقارنة مع ما مجموعه ١٣٠ وظيفة تمت الموافقة عليها للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٤١ للموظفين الدوليين و ٨٩ للموظفين الوطنيين). وتشمل التغييرات اقتراح وظيفة إضافية واحدة برتبة ف - ٥ لرئيس الأركان في مكتب قائد القوة يقابله إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في المكتب نفسه (انظر A/57/688، الفرع الثالث، الفقرة ٥ (أ))؛ وإعادة تصنيف وظيفة كبير الموظفين الإداريين من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١ (نفس المرجع، الفقرة ٥ (ب))؛ وثلاث وظائف إضافية من الرتبة الوطنية (نفس المرجع، الفقرتان ٧ (أ) و (ب)).

٢٠ - وقد طبق معدل لشغور الوظائف قدره ٥ في المائة على الاحتياجات من الوظائف الدولية (نفس معدل الفترة الحالية) و ٣ في المائة على الاحتياجات من الوظائف الوطنية (صفر في المائة في الفترة الحالية). وقد روعيت الزيادة في مرتبات الموظفين المحليين اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ كما روعي مبلغ يقدر بـ ٢٥ ٠٠٠ دولار لمدفوعات العمل الإضافي للموظفين المحليين الذين يستخدمون الباصات المستأجرة يوميا للذهاب والإياب بين دمشق ومعسكر الفوار. وقد أبلغت اللجنة أن ١١ من الباصات المستأجرة يستقلها الموظفون المحليون للذهاب والإياب في نقاط مختلفة في دمشق. وترى اللجنة أنه ينبغي النظر في بدائل

أخرى إن أمكن لتخفيض التكاليف، ومن هذه البدائل الطلب من الموظفين أن يتجمعوا في نقاط مركزية ملائمة ينتقلون منها وإليها.

٢١ - ويرد في الفقرة ٥ (أ) من التقرير (A/57/688) وصف لاختصاصات وظيفة رئيس الأركان برتبة ف - ٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذه الوظيفة للأسباب المعروضة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام.

٢٢ - ولم تقتنع اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى رفع مستوى وظيفة كبير الموظفين الإداريين إلى الرتبة مد - ١ (انظر A/57/688، الفرع الثالث، الفقرة ٥ (ب))، أو بالتبرير المتعلق بالوظائف المحلية الإضافية الثلاث (المرجع نفسه، الفرع الثالث، الفقرة ٧ (أ) و (ب))، اثنتان منهما في قسم الاتصالات لتقني في تكنولوجيا المعلومات ولعامل فني والثالثة في قسم الخدمات العامة لكتاب استلام ومعاينة لنظام الإمدادات الميدانية القابلة للاستهلاك. وتوصي اللجنة الاستشارية، بناء على ذلك، بعدم رفع مستوى وظيفة كبير الموظفين الإداريين وبعدم إنشاء الوظائف المحلية الإضافية الثلاث.

الاحتياجات التشغيلية

٢٣ - وفقا للميزانية المقترحة (A/57/688، الموجز ثانيا - ألف) طرأت زيادة على تقديرات احتياجات التكاليف التشغيلية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بمقدار ٨٨٥ ٩٠٠ دولار، حيث بلغت ١٦ ٤٥٨ ٤٠٠ دولار بزيادة نسبتها ٥,٧ في المائة عن المبلغ المدرج في الميزانية الحالية وقدره ١٥ ٥٧٢ ٥٠٠ دولار. وتتضمن الاحتياجات المقترحة مبلغ ٢ ٠٧٩ ٠٠٠ دولار للنفقات غير المتكررة المتعلقة ببند التعديلات والتجديدات والإنشاءات، وهي جزء من خطة تحديث قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد الانخفاض البالغ قدره ٣٤٤ ٠٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية مقارنة بمبلغ ٥ ٩٣١ ١٠٠ دولار المدرج في الميزانية تحت ذلك البند للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، علاوة على زيادة النفقات البالغ قدرها ٦٩٠ ٧٠٠ دولار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠١-٢٠٠٢ تحت هذا البند من الميزانية.

٢٤ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها نظرت في خطة التحديث التي بدأتها القوة في تقريرها السابق (A/56/887/Add.8، الفقرة ١٣) وتشمل عناصر خطة التحديث (أ) اتباع نهج جديد للعمليات من خلال تعزيز بعض المواقع في منطقة الفصل وزيادة قدرة القوة على التحرك؛ (ب) واستبدال المرافق المتقادمة من خلال خطة رئيسية مدتها ثلاث سنوات لبرنامج تحسين الهياكل الأساسية؛ (ج) إدماج الإدارة العسكرية والمدنية بالكامل مع العناصر اللوجستية في

القوة، بما في ذلك إدماج فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في عمليات القوة.

٢٥ - وقد قدرت التكاليف الإجمالية للخطة التي تغطي فترة السنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، بمبلغ ١٦٠ ٨٠٦ ١٣ دولارا (A/56/887/Add.8، الفقرة ٢١). وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة تبين تخصيص الموارد على النحو التالي:

٨٧٧ ٠٠٠	الوفورات المستخدمة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١
١ ٧٤٣ ٠٠٠	الوفورات المستخدمة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢
٤ ١٨٦ ٣٠٠	الاعتماد للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (السنة الأولى)
٣ ٤٨٤ ٦٠٠	الاعتماد للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (السنة الثانية)
٣ ٥١٥ ٣٠٠	الاعتماد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (السنة الثالثة)
١٣ ٨٠٦ ٢٠٠	المجموع

٢٦ - ويتضمن المبلغ البالغ قدره ٣ ٤٨٤ ٦٠٠ دولار لفترة الميزانية ابتداء من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغا للإنشاءات، وخدمات الصيانة ولوازم الصيانة (الإنشاءات) قدره ٧٧٨ ٥٠٠ دولار ومبلغ ٢٤٠ ٣٠٠ دولار لمعدات تجهيز البيانات الكترونيًا، ومبلغ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار لاقتناء أجهزة لاسلكي عسكرية لتركيبها في ناقلات الأفراد المصفحة، ومبلغ ١٦٣ ٨٠٠ دولار لوظيفة رئيس المهندسين المدنيين (انظر الفقرة ٢٨ أدناه)؛ ومبلغ ٨٢ ٠٠٠ دولار للخدمات التعاقدية مع مهندس IECS-IRCON.

٢٧ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية أيضا أن تدرج المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة التحديث والمكاسب التي يتوقع تحقيقها، بما في ذلك مكاسب الكفاءة، في تقرير تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد المعلومات المقدمة في تقرير الأمين العام (A/57/688، الفرع خامسا).

٢٨ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالإضافة لوظيفة رئيس المهندسين المدنيين، المأذون بها في فترة الميزانية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ المقترنة بالخطة الرئيسية لتحسين الهياكل الأساسية (التي شغلت حاليا)، يقدم مستشاران تقنيان، وفرقتهما الدول الأعضاء، الدعم أيضا في تنفيذ خطة التحديث.

٢٩ - وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية أن النفقات الأمنية قد بلغت ٦٧ ٠٠٠ دولار أثناء الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١. أما النفقات الأمنية في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فتبلغ ٥٩٠ ٠٠٠ دولار.

٣٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ قد بلغت ١ ٢٠٢ ٠٠٠ دولار (٧١٩ ٠٠٠ دولار للاتصالات و ٤٨٣ ٠٠٠ دولار لتكنولوجيا المعلومات)؛ (A/57/668، الفرع ثانياً، ألف). وقد تضمنت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغاً قدره ١ ٧٧٢ ٨٠٠ دولار للاتصالات ومبلغاً وقدره ٧١٤ ٥٠٠ دولار لتكنولوجيا المعلومات يبلغ مجموعهما ٢ ٤٨٧ ٣٠٠ دولار. ويبلغ إجمالي النفقات المقترحة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ٢ ٠٠٤ ٢٠٠ ٤٥٥ ٣ دولار (١ ٨٧٣ ٨٠٠ دولار للاتصالات و ١ ٥٨١ ٤٠٠ دولار لتكنولوجيا المعلومات).

٣١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات الإضافية تتعلق بخطة التحديث. وبالاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضاً أن معدات التجهيز الإلكتروني للبيانات المزمع شراؤها تتعلق بخطة توسيع الشبكة، التي ستؤدي إلى توفير تسهيلات للمواقع العسكرية. إلا أنه في ضوء الزيادة الحادة فإن اللجنة تدعو إلى توخي الحيطه إزاء الاتجاه إلى استخدام أحدث أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأمثلة على ذلك، أن اللجنة أُبلغت، لدى الاستفسار، أنه سينفق مبلغ قدره ٢١٥ ٠٠٠ دولار على نظام لدعم صنع القرارات في مجال حفظ السلام.

٣٢ - وطلبت اللجنة الاستشارية تبريراً لشراء أجهزة إضافية للتجهيز الإلكتروني للبيانات، بما في ذلك ١٨ جهاز حاسوب مكتبي و ٦ أجهزة حاسوب نقال و ٦ طابعات و ٧ وحدات تشغيل على الرغم من زيادة حجم المقتنيات والمشتريات في السنوات الثلاث الماضية. ولم تكن الإجابة المقدمة مقنعة للجنة بشأن الحاجة الملحة إلى المشتريات، الأمر الذي يؤكد الشواغل التي تساور اللجنة إزاء ما توصل إليه مجلس مراجعي الحسابات من نتيجة مؤداها أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك اشترت أصنافاً لم تستخدمها (انظر A/57/5، المجلد الثاني، الفقرة ٣٣ (أ)). وتطلب اللجنة أن تقدم في المستقبل مبررات واضحة مكتوبة خطياً بهذه التجديدات والمشتريات الإضافية قبل عقد جلسات استماع للجنة، بغية تفادي التأخير في استعراض الميزانية.

٣٣ - ويشير تقرير الأمين العام عن الأداء المالي للقوة للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ (A/57/668)، الفرع ثالثاً، الفقرة ١٠) إلى أن تكبد نفقات إضافية قدرها ٨٣ ٧٠٠ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات، يرجع جزئياً إلى قيام القوة بإنشاء وحدة تدريب. وقد أُبلغت

اللجنة، لدى الاستفسار، أنه في أعقاب تقديم تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809)، أعرب الأمين العام عن عزمه إجراء تدريب منتظم لموظفي البعثات على جميع المستويات ولكل العناصر، وأنه يتعين توفير موارد في ميزانيات حفظ السلام لهذا التدريب (A/55/502، الفقرة ٤٧) وقد أبلغت القوة بتنفيذ فكرة وحدة تدريب البعثة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وصدرت إليها تعليمات بتوفير الموارد في إطار الميزانية الموافق عليها. وقد قدمت اللجنة تعليقات وافية في تقريرها الذي تناول عمليات حفظ السلام بصفة عامة عن مسألة التدريب (انظر A/57/772).

٣٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقدرة تحت بند قطع الغيار (النقل البري) للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ قد زادت بنسبة ٢٩٠ في المائة (من ٢٠٠.٠٠٠ دولار إلى ٧٨٠.٠٠٠ دولار) بالمقارنة بالفترة الحالية، نظرا لشراء قطع غيار لـ ٢٨ ناقلة أفراد مصفحة، نُقلت من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلاوة على ذلك رُصد مبلغ في الميزانية قدره ٢٢٠.٠٠٠ دولار لشراء ٢٨ جهاز لاسلكي عسكري الطراز لتلك الناقلات. وقد التمسّت اللجنة توفير معلومات إضافية في هذا الصدد، نظرا لأن المنظمة غير معتادة على تملك المعدات العسكرية. وأبلغت اللجنة أن الناقلات المصفحة الـ ٢٨ التي نُقلت هي ملك للأمم المتحدة بموجب القواعد القديمة (قبل عام ١٩٩٥) المتعلقة بتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وبموجب هذه القواعد تصبح المعدات بعد ٤ سنوات (التي تعادل مدفوعات بنسبة ١٠٠ في المائة) مملوكة للأمم المتحدة ما لم ترغب البلدان المساهمة بقوات في إعادةها إلى بلدانها، على أن تسدد للأمم المتحدة القيمة المتبقية للمعدات إلا أن ناقلات الأفراد المصفحة، بدون الأسلحة الملحقة بها، والتي تم تدميرها، هي مجرد عربات. وقد أُدرجت هذه العربات في قائمة مخزونات الأمم المتحدة.

٣٥ - وتمثل قيمة الموارد المقترحة للسفر وهي ٢٩٥ ٣٠٠ دولار، زيادة قدرها ١٩٨ ٣٠٠ دولار (٢٠٤ في المائة) عن المبلغ الموافق عليه للفترة الحالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وقدره ٩٧ ٠٠٠ دولار. وقد وصلت نفقات الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى مبلغ قدره ١٠٣ ٩٠٠ دولار، ونجم الإنفاق الزائد وقدره ٣٦ ٩٠٠ دولار (١,٥٥ في المائة) عن سفر ثلاثة فنيين بشكل غير متوقع من بعثات أخرى لإجراء تقييم لأجهزة أبراج الاتصالات (A/57/668، الفقرة ٧).

٣٦ - وحسبما جاء في تقرير الأمين العام (A/57/688، الفرع ثالثا، الفقرة ٨) فإن الزيادة المقترحة في موارد السفر للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تتماشى مع توسيع قدرة إدارة عمليات حفظ السلام وتركيزها على تقديم التوجيه والدعم في المسائل الإدارية والمالية واللوجستية

والتقنية، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أعربت اللجنة عن القلق إزاء الاتجاه إلى زيادة السفر لأغراض رسمية. وترد تعليقات اللجنة وملاحظاتها المتعلقة بالسفر في تقريرها العام الوارد في الوثيقة (A/57/772). وترى اللجنة أيضا أنه يتعين الرصد الوثيق لنفقات السفر؛ وأنه ينبغي استكشاف وسائل بديلة لبعض المهام التي يتصور أنها تتطلب السفر، من قبيل عقد المؤتمرات بالفيديو، قدر الإمكان، أو استخدام وسائل تكنولوجية أخرى.

٣٧ - ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (A/57/688، الفرع ثالثا، الفقرة ١٣) فإن الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين فيما يتعلق بتمويل القوة هي البت في معاملة الرصيد غير المرتبط به والبالغ قدره ٤٠٠ ١١٣ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومعاملة الإيرادات الأخرى لتلك الفترة، والتي يبلغ مجموعها ٢ ٣٧٥ ٠٠٠ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يضاف إلى حساب الدول الأعضاء نصيب كل منها من الرصيد غير المرتبط به والإيرادات الأخرى في الفترة المعنية بالطريقة التي تحددها الجمعية العامة.

٣٨ - وتحدد الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك (انظر A/57/688، الفرع رابعا، الفقرة ١٥). وفي ضوء ما جرى بيانه في الفقرتين ٢١ و ٢٢ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض احتياجات القوة من الميزانية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لكي تصل إلى مبلغ إجمالي قدره ٣١١ ٢٠٠ دولارا (صافيه ٢٥٦ ٧٠٠ دولار). وتوصي اللجنة أيضا بأن يخصص المبلغ الإجمالي البالغ قدره ٣٩ ٩٠١ ٧٠٠ دولار (صافيه ٣٨ ٩٣٥ ٧٠٠ دولار) لخدمات الصيانة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في فترة الـ ١٢ شهرا التي تبدأ من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. أما إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فإن معدل الأنصبة المقررة شهريا سيصل إلى مبلغ (إجمالي) قدره ٣ ٣٢٥ ٤٠٠ دولار، ٦٤٠ ٢٤٤ ٣ (صاف).

المرفق

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
حالة الإنفاق للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه
٢٠٠٣ بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرصيد غير المرتبط به (٢)-(١)=(٣)	النفقات (٢)	المبلغ المخصص (١)	الفئة
أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
-	-	-	المراقبون العسكريون
١١٩,١	١٦ ٦٧٠,٩	١٦ ٧٩٠,٠	الوحدات العسكرية
-	-	-	الشرطة المدنية
-	-	-	وحدات الشرطة المشكّلة
١١٩,١	١٦ ٦٧٠,٩	١٦ ٧٩٠,٠	المجموع الفرعي، البند ١
ثانياً - الموظفون المدنيون
١ ٨٤٣,٩	٣ ٢٠١,٨	٥ ٠٤٥,٧	الموظفون الدوليون
٦٢٥,٥	٩٥٨,١	١ ٥٨٣,٦	الموظفون الوطنيون
-	-	-	متطوعو الأمم المتحدة
٢ ٤٦٩,٤	٤ ١٥٩,٩	٦ ٦٢٩,٣	المجموع الفرعي، البند ٢
ثالثاً - التكاليف التشغيلية
٩,٣	٣٠,٧	٤٠,٠	المساعدة المؤقتة العامة
-	-	-	الموظفون المقدمون من الحكومات
-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
-	-	-	المستشارون
(١٣٣,١)	٢٣٠,١	٩٧,٠	السفر الرسمي
٢ ١٧٤,٤	٣ ٧٥٦,٧	٥ ٩٣١,١	المرافق والهياكل الأساسية
٦٥٨,٦	٢ ٠٢١,٨	٢ ٦٨٠,٤	النقل البري
-	-	-	النقل الجوي
-	-	-	النقل البحري
٦٧,٢	١ ٧٠٥,٦	١ ٧٧٢,٨	الاتصالات
٢٦٧,٣	٤٤٧,٢	٧١٤,٥	تكنولوجيا المعلومات

الرصيد غير المرتبط به (٣)-(١)=(٢)	النفقات (٢)	المبلغ المخصص (١)	الفئة
٨٦.٩	١٨٤,٢	٢٧١,١	الرعاية الطبية
٢٨١,٣	٤٦,٢	٣٢٧,٥	المعدات الخاصة
٤٤٣,٦	٣٢٩٤,٥	٣٧٣٨,١	لوازم وخدمات ومعدات متنوعة
-	-	-	المشاريع السريعة الأثر
٣٨٥٥,٥	١١٧١٧,٠	١٥٥٧٢,٥	المجموع الفرعي، البند ٣
٦٤٤٤,٠	٣٢٥٤٧,٨	٣٨٩٩١,٨	الاحتياجات الإجمالية
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٦٥,٠	٦٥٤,٨	٩١٩,٨
٦١٧٩,٠	٣١٨٩٣,٠	٣٨٠٧٢,٠	صافي الاحتياجات
-	-	-	التبرعات العينية (مدرجة في الميزانية)
٦٤٤٤,٠	٣٢٥٤٧,٨	٣٨٩٩١,٨	مجموع الاحتياجات